ثقافة الديمقراطية في الوطن العربي: بين عالمية القيم وخصوصية الممارسة

د/ عمر مرزوقي –جامعة باتنة-1-

الملخص:

تعالج المداخلة جدلية العلاقة بين التراث والمعاصرة التي تواجه الوطن العربي عند البحث عن مكان في الحقبة التاريخية التي يمر بعالم اليوم، تشمل أيضا مسألة البحث عن الأسلوب السياسي المناسب، والمشكل الذي يؤخر عملية التفاعل الاجتماعي على الساحة العربية، إن معظم المفاهيم الحديثة للديمقراطية والأشكال التطبيقية لها هي إفرازات لتطورات تاريخية تمت في مجتمعات أخرى، وبالأخص المجتمعات الأوروبية، ولذلك فإن عملية نقل تلك المفاهيم والأشكال إلى المنطقة العربية لم تراعى فيها خصوصية الواقع العربي بأبعاده المكانية والرمانية والتاريخية والتراثية، ولم تفكر القوى التي قامت بالنقل ما إذا كان بالإمكان تطبيق هذه الأشكال على حالتها الأصلية دون تعديل أو تغيير، وقد نشأ عن هذا نوع من فقدان اللغة المشتركة بين الجماهير العربية وبين أنظمتها السياسية إضافة إلى الاغتراب الذي ترسب لدى الشعوب العربية تجاه ما يطبق عليها.

Abstract:

The article addresses the dialectic of relationship between the heritage and the contemporary that facing the Arab homeland when searching about a place in the historical era which the world of today pass by it, also includes the search on the appropriate political method, and the problem that delays the social interaction process in the Arab arena, the most modern concepts of democracy and its applied forms her are a secretions of historical developments been in other societies, and particularly the European communities, and therefore the transfer process of those concepts and shapes to the Arab region, didn't observe in her the Arab reality privacy in his spatial and temporal and historical and heritage dimensions, and the forces that took over the transport didn't think whether it was possible the application of these forms to its original case without modification or change, and has arisen from this, a type of the loss of the common language between the Arab masses and its political systems, in addition to the alienation which precipitated to the Arab peoples towards what is applied on them.

مقـــدمة:

تحمل الثقافة الديمقراطية في الوطن العربي ككل ثقافة عناصر متناقضة ومتداخلة،بعض منها موروث محلي والبعض الآخر مكيف ومطعم بتأثير ثقافات أخرى،وثالث نابع من المهمات والتحديات التي تواجهها المجتمعات العربية،ولعل الانجاز الأكبر للثقافة المعاصرة تشكيل وعي جمعي وفردي بالتاريخ،ومساعدة الشعوب على صناعة مصيرها .

إن المعادلة الصعبة بين التراث والمعاصرة التي تواجه الوطن العربي عند البحث عن مكان في الحقبة التاريخية التي يمر بعالم اليوم،تشمل أيضا مسألة البحث عن الأسلوب السياسي المناسب،والمشكل الذي يؤخر عملية التفاعل الاجتماعي على الساحة العربية،إن معظم المفاهيم الحديثة للديمقراطية والأشكال التطبيقية لها هي إفرازات لتطورات تاريخية تمت في مجتمعات أخرى،وبالأخص المجتمعات الأوروبية،ولذلك فإن عملية نقل تلك المفاهيم والأشكال إلى المنطقة العربية لم تراع فيها خصوصية الواقع العربي بأبعاده المكانية والرمانية والتاريخية والتراثية ،ولم تفكر

القوى التي قامت بالنقل ما إذا كان بالإمكان تطبيق هذه الأشكال على حالتها الأصلية دون تعديل أو تغيير،وقد نشأ عن هذا نوع من فقدان اللغة المشتركة بين الجماهير العربية وبين أنظمتها السياسية إضافة إلى الاغتراب الذي ترسب لدى الشعوب العربية تجاه ما يطبق عليها

والإشكالية المطروحة في هذه الدراسة تتلخص في الآتي:

هل إعطاء الأولوية للدفاع عن الخصوصية الثقافية والهوية والدين يؤثر على فرص الإصلاح السياسي، على النمط الغربي التحديثي أخذًا منه ونقلاً عنه؟ وهل الحفاظ على الهوية والمقومات الحضارية هو الشكل الوحيد للإصلاح من الداخل وبالداخل؟ وما هي حدود العلاقة الصحّية مع الخارج وضوابطها بفرض عدم إمكانية فصل الداخلي عن الخارجي في عمليات الإصلاح الفكرية والسياسية والمجتمعية؟

أولا: مقومات الهوية السياسية في الوطن العربي:

يقول عـــالم الاجتماع الفرنسي جـــان باخلر J. Beachler: «الديمقراطية ليست اكتشافا جديدا، ولا اختراعا يونانيا». هي نظام سياسي طبيعي ينظم علاقات السلطة بين الأفراد والمجموعات المتعايشة فيما بينها، وكلما توفرت شروطها أعيد اكتشافها،والديمقراطية لا تترسخ في مجتمع إلا بتأصيل ثقافتها في الوعي والفكر وتثبيتها في الممارسات على صعيد كل البنيات وبوجه خاص البنيات السياسية، حزبية كانت أو حكومية، انطلاقا من هذا الواقع هل استطاعت الممارسات السياسية في الدول العربية خلق ديمقراطية متميزة عن الديمقراطيات الغربية؟ أم أنها استغلت خصوصيات مجتمعاتها لأبعاد النظام الديمقراطي عن تلك البلدان؟

إن الإجابة عن هذا السؤال تستدعي إبراز الخصوصيات المشكِّلة للموروث السياسي الذي ما زال يؤثر في السلوك الحاضر للفاعلين السياسيين في الدول النامية والنظر لثقافتهم القديمة*.

فما هي هذه الخصوصيات؟ وكيف أثرت في ممارسة الأنظمة للسلطة السياسية؟

أ: ما هي هذه الخصوصيات.

إن دراسة واقع الهوية في العالم العربي، لاسيما على مستوى التأصيل النظري أساسي لفهم ملامح الأزمة التي تمر بها الدول العربية في الوقت الراهن، ويمكننا أن نؤكد أن القرن العشرين كان بالنسبة لعالمنا العربي– من خلال كل الأحداث التي عاشها، من استعمار واحتلال ومقاومة وتحرير وإعادة بناء الدولة الوطنية– بمثابة اختبار للهوية العربية الإسلامية، ومدى قدرتها على الصمود في وجه التحديات المتعاقبة .

ولقد تناول الفكر العربي مسائل النهضة والتحديات ومفاهيم الأصالة والمعاصرة، والقديم والجديد والخصوصية، فكان يعالج هذه المفاهيم والقضايا باعتبارها إشكالات يفرزها الواقع الناشئ عن اللقاء الحضاري بين الشرق والغرب، فبقدر ما كان التحديث والعصرنة أمرين مرغوبا في تحقيقهما في المجال

السياسي والاقتصادي لبناء مجتمعاتنا على أسس حديثة، وتحقيق تنمية اجتماعية شاملة، بقدر ما كان التحفظ والرفض يتنامى تجاه نتائج التحديث والعصرنة في مجال الثقافة القومية.

1-:مفهوم الهوية بين الثبات والتحول

يتحدد مفهوم الهوية بناء على الأطر والدلالة اللغوية والفلسفية السوسيولوجية والتاريخية، لهذا المصطلح، في اللغة العربية ، ويقابله باللغة الفرنسية كلمة Identité والإنجليزية كلمة Identity وهي من أصل لاتيني تعني الشيء نفسه، أو ما هو عليه،أي أن للشيء الطبيعة نفسها التي ليست للشيء الآخر.

وتعرف الهوية على أنها حصيلة لمجموعة من العلاقات والدلالات التي يستقي منها الفرد معناه لقيمته، ويصنع لنفسه في ضوئها نظاما يشكل في إطاره هويته، بحيث تتوافر له من جراء ذلك إمكانية تحديد ذاته، داخل الوسط السوسيوثقافي، باعتباره مرجعا على المستوى السلوكي.[1]

ويعرف الدكتور أحمد زردومي "الهوية بأنها" :مجموعة قيم ومبادئ وأفكار تشكل اتجاه عام : اجتماعي،سياسي،.....حول قضايا معينة في إطار التاريخ والمستقبل كونها ممتدة عبر التاريخ، الذي هو ملك للجميع[2]،ويحدد لها عدة أوجه:

- الوجه الثقافي العميق :ويتمثل في الماضي العميق من ما قبل التاريخ إلى يومنا هذا.
- الوجه الاجتماعي :التقاليد، العادات، الأعراف،...
- الوجه الديني :كيف نتعامل مع الديانات.
- الوجه النفسي :ممثلا في سيكولوجية الشعور (اللباس، الأكل،....).
- الوجه السياسي،والوجه الاقتصادي.

وقد أصبح الاهتمام بالهوية متزايدا نظرا للأسباب التالية:

1- طرح الحداثة الغربية كنموذج يجب تمثله والتزامه، خاصة بعد أن صار تفوق الحضارة الغربية والاستعمار واقعا لا يمكن إنكاره، ما نشط مفهوم الهوية باستعماله كتعبير عن الخصوصية والانتماء وتجل للحديث عن المواطنة.

2-ما جد من أسئلة وجدل حول دوائر الانتماء الثقافية والجغرافية المختلفة، وما زاد الهوية وإشكالاتها حضورا، هو عدم حسم أي من هذه الدوائر والتيارات التي تحملها الإجابة لصالحها، فقد استمر الجميع بجوار الجميع ولا يزالون.

3- صعود ما يسمى بعصر القومية دوليا وعربيا، وتصورات الأمة -الدولة،خاصة التصور اللغوي والثقافي لها، الذي كان حلا لمسألة ، Sate-Nation كطريق للوحدة والتنوع الديني بالخصوص والعرقي ولكن كان للصعود القومي الذي استمر عقودا، ونجح في الوصول إلى سدة الحكم في عدد من البلاد العربية منذ الخمسينات، وما حملته معها من خطاب قومي يعادي الاستعمار وسياساته، كما يتخذ موقفا مضادا لتصورات النهضة والمرجعية الإسلامية والوطنية، في الآن نفسه وكذلك للتنظيمات الأقلوية ومطالبها الاستقلالية، ففي ظل المطب الوحدوي على المستوى الداخلي،وفي وجه الآخرين تفجرت

التمايزات والتنوعات الداخلية والإثنية والدينية والفكرية، كل يسائل كينونته ويطرح تصوراته المنطلق منها لنهضة الوطن أو الدولة.[3]

2- مقومات الهوية في الفكر العربي.

أ- اللغة:

تعتبر اللغة عند الكثير من الباحثين في هذا الموضوع، هي معيار القومية والأساس في تكـــوين الأمة ، فهي القلب النابض لها، لان وحدة اللغة توجد نوعا من وحدة للشعور والتفكير لـــديهم، وتقـــوي الروابط الفكرية والعاطفية بينهم، حتى قيل" :إن اللغة والأمة أمران متلازمان ومتعادلان، وإن اللغة هي العامل الأول في تكوين الأمة ونشوء القومية، وهي المعيار الجوهري للتمييز بين الأمم"[4].

وهذا ما يجعلنا نتأكد بأن" اللغة العربية هي القومية، أو القومية العربية هي اللغة"، لهذا فمن الطبيعي أن تكون اللغة وسيلة للتقارب، للشعور الموحد بالانتماء لأمة واحدة، وللتضامن بين الأفراد الذين يتكلمون لغة واحد هي اللغة العربية.

ب- التاريخ المشترك:

إذا كانت اللغة هي روح الأمة، فإن التاريخ هو بمثابة وعيها وشعورها فالتاريخ المشترك إلى جانب اللغة من أهم عوامل الهوية بالنسبة للعالم العربي.

وهناك اتفاق واسع بين الباحثين على أن التاريخ من أهم دعائم القومية العربية،فالأمة لا تتوحد إلا بتاريخها، فهو السجل الثابت لماضي الأمة ومفاخرها ومدخر ذكرياتها،وعلى ضوئه تسير الأمة إلى مستقبل أفضل، وبهذا" فكل اللذين يشتركون في ماض واحد يعتزون به، ويفخرون بمآثره، وينتسبون إليه هم أبناء أمة واحدة"[5].

ج- الوحدة الدينية:

تعتبر الوحدة الدينية بين الشعوب عامل مهم من عوامل الترابط الاجتماعي وتكوين الهوية الثقافية في الوطن العربي، باعتبار الدين رابطة روحية تقوي أواصر التماسك بين أفراد الأمة الواحدة، لهذا فإن الدين الإسلامي في الأمم العربية كان مقوما هاما في الوحدة العربية والشعور بالانتماء الموحد لاسيما وأن القرآن هو كتاب الإسلام الخالد والذي يبث القوة الروحية التي تعمل على لم شمل أفراد الأمة الإسلامية.

د- الثقافة المشتركة:

تلعب الثقافة دورا كبيرا في تكوين شخصية الأمة العربية وهويتها ، ذلك لأن شخصية الأمة هي نتاج الثقافة الاجتماعية المشتركة، وبما أن الثقافة ظاهرة اجتماعية بالدرجة الأولى، فهي تؤثر تأثيرا واضحا في عقول الأفراد، لاسيما وأنها تمس بكل جوانب الحياة،كما أن اشتراك أفراد أمة ما في هذه العناصر الثقافية الاجتماعية المختلفة يجعل من شخصيتهم تعبيرا عنها،ولقد أكد ذلك" رالف لينتون في قوله: " الثقافة مسؤولة عن الجزء الأكبر من محتوى أي شخصية"[6] .

ولهذا فان الثقافة الاجتماعية الطابع القهري الذي يفرض على الأفراد نمط عام من الحياة يشترك فيه الفرد مع غيره من الأفراد في الأمة الواحدة، حيث يكون هذا النمط العام هو المقوم الأساسي لعملية التماسك الاجتماعي بين أفراد الجماعة الواحدة [7].

ه- وحدة الإقليم أو الوطن:

الوطنية تعني أن يشعر جميع أبناء الوطن الواحد بالولاء والتعصب له، أيا كانت أصولهم التي ينتمون إليها، وأجناسهم التي انحدروا منها، أي أن الولاء فيها للأرض بصرف النظر عن القوم أو اللغة أو الجنس.

ويعتبر الإقليم أو الوطن عاملا مهما من عوامل و مقومات الهوية في الوطن العربي، ذلك أنه يوحد الجماعة في وطن أو أرض واحدة ويوحد بين عواطفهم، وطرق تفكيرهم وأسلوب حياتهم، وينمي فيهم الشعور الموحد بالانتماء لأمة واحدة يعيشون تحت كنفها، مما وطد أواصر الأخوة والشعور بالتقارب.

إلا أن اضطراب هذه الهوية الجماعية يستدعي عكس كل ما سبق، وينعكس على أزمة الهوية في الأمة، وسمات هذه الأزمة كما تتجلى في أزمة التعليم:

- تهميش الثقافة الأصلية وأدواتها وخاصة اللغة، وذاكرتها التاريخية الفعالة.
- هجوم الوافد والاختراق من جانبه.
- الخصوصية الثقافية تصبح موضوع تساؤل.
- الفجوة بين القيم والسلوك: تمزيق الذات، تشتيت الوعي، فقد الثقة بالقيم.
- المقارنة الدائمة بين حال الأمة وحال غيرها (منظار الدونية).
- العجز عن اتخاذ القرار في المسائل الكبرى والمصيرية.

ب: كيف أثرت أزمة الهوية في ممارسة الأنظمة للسلطة السياسية:

أولا: إذا كانت الأنظمة الحديثة تقوم على قواعد عامة غير شخصية، ففي المجتمعات العربية لا يمكن التمييز بين ما هو سياسي وما هو اجتماعي وشخصي، أي أن العلاقات الاجتماعية والشخصية هي التي تحدد نموذج العلاقات السياسية، فالسلطة والهبة والنفوذ كلها مرتبطة، بشكل وثيق، بالوضع الاجتماعي؛ذلك أن النخبة المسيطرة على المجال السياسي تشكل بفضل ثقافتها وأصلها الاجتماعي مجموعة متناسقة، ولا يقبل داخل هذه النخبة إلا من يملك نفس المعرفة التي تملكها ومن استطاع أن ينسج علاقات شخصية معها[8].

ثانيا: طبيعة الولاء السياسي داخل بعض هذه المجتمعات تمنح القادة والفاعلين السياسيين حرية تصرف إستراتيجية وتكتيكية مهمة وكبيرة[9]، حيث تغيب ثقافة المشاركة لدى الأشخاص وتبرز ثقافة الخضوع، فلا يساهم الفرد في ممارسة حقوقه وواجباته بطريقة يمكن أن تؤثر على اتخاذ القرارات السياسية،«الفرد واع بوجود سلطة سياسية ولكن موقفه منها يبقى موقفا سلبي، قد يتعاطف معها وقد

يتجاهلها، قد يعتبرها شرعية أو غير شرعية، ولكن هذا الموقف لا يخص إلا للطابع الإداري أو التنفيذي للنظام السياسي»[10].

ثالثا: لا يوجد في البلدان العربية سوى جزء ضعيف من التوافق حول الأهداف الشرعية للدولة ووسائل عملها السياسي، خصوصا في المجتمعات التي تغيب فيها عملية التواصل بين النخبة الحاكمة وكافة أفراد الشعب،فجزء من ساكنة هذه البلدان استطاعت أن تستوعب الثقافة الغربية في حين بقيت حياة الجزء الأكبر مطبوعة بالقيم التقليدية ولم تؤثر فيه الثقافة الحديثة إلا قليلا[11]؛ إذ لا يبالي هذا الفرد بالحياة العامة الحديثة (ومنها السياسية) ونادرا ما يبحث عن التغيير لجهله وعدم قدرته على فهم القضايا السياسية والاقتصادية المطروحة للنقاش،ونظرا لاختلاف ثقافة هؤلاء وأولئك ، يصعب أن ننتظر منهم نفس المقاربة حول العمل السياسي، كما يصعب اندماج السلطة السياسية في المجتمع وتغلغلها فيه؛ إذ لا يوجد كما هو الحال في الدول الغربية «اتفاق حول السياسات العامة للحكومة المركزية، وإمكانية تنفيذ ولو خطوطها العريضة»[12].

رابعا: لا تعد الأحزاب السياسية في هذه الدول إلا امتدادا شخصيا لزعيمها. ليس امتدادا لنظرته السياسية فقط، وإنما كذلك لشخصيته التي تحدد طابع الحزب، كما أن أغلب هذه الأحزاب لا تستمر في التواجد إلا بفضل دعم القبيلة أو المنطقة التي تنبثق منهـــا «لأن هذه الأحزاب على خلاف مثيلاتها في الدول الغربية، ليست إلا تجمعات قبلية أو دينية»[13]، فالأحزاب التي تتخلى عن هذا الانتماء نادرا ما تكون لها حظوظ للاستمرار، أو للحصول على مقاعد في الانتخابات، فالشخص عندما يصوت في هذه البلدان، لا يصوت لصالح برنامج سياسي أو إيديولوجي معين، وإنما يصوت لصالح الشخص المنتمي لقبيلته أو لمنطقته لأنه يمثل أفكاره ومواقفه وقيمه.

إذا كانت تلك هي بعض خصوصيات ومميزات المجتمعات العربية، فإن الأنظمة الحاكمة غالت في استغلال فكرة الخصوصية لكي تبعد الثقافة التعددية والنظام التعددي الديمقراطي محتجة بالإضافة إلى هذه الخصوصيات بالتخلف الاجتماعي والاقتصادي والفقر والأمية المنتشرة في هذه البلدان، والتي لن تسمح، حسب رأيها، بإقرار نظام ديمقراطي؛ لأن الفرد في هذه البلدان نظرا لأميته لا يقدر على التمييز بين مختلف البرامج والأفكار المطروحة، فالانفتاح الديمقراطي والانتخابات الحرة، حسب البعض، لن تعمل إلا على إفراز المغامرين والسياسيين عديمي الكفاءة[14].

ثانيا :واقع الثقافة السياسية وأثرها على العملية الديمقراطية في الوطن العربي:

المجتمعات العربية لا يحكمها التجانس،ولا توحدها عقيدة إيديولوجية واحدة،ولا يجمعها تصور مشترك،ومن المؤكد أن العملية السياسية في المنطقة العربية سواء على الصعيد الداخلي أو على صعيد العلاقات الخارجية (البينية والإقليمية والدولية) لهذه الدول، إنما هي محصلة للتفاعل والتداخل بين عوامل داخلية عديدة ، تاريخية واقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية ، فضلاً عن المؤثرات

النابعة من البيئة الخارجية (الإقليمية والدولية) ، إلا أننا سنحاول في هذه النقطة تحليل وتقييم بعض القيم والأنماط الثقافية السائدة – بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة – في الدول العربية ، مع تحليل مصادرها ورصد انعكاساتها على الممارسة السياسية للنظم الحاكمة سواء فيما يتعلق بعلاقاتها بمواطنيها ، أو بالعلاقات فيما بينها ، أو علاقاتها بالعالم الخارجي.

إذا كانت الأوضاع الداخلية في الدول العربية تتسم – بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة – بشيوع ظواهر وممارسات التسلطية والاستبداد والفساد والتفاوتات الاقتصادية والاجتماعية، وإذا كانت علاقاتها فيما بينها تقوم في جانب منها على الفرقة والخلاف والشك وعدم الثقة ، وإذا كانت علاقاتها مع العالم الخارجي تقوم على التبعية والانكشاف ، فإلى أي مدى أسهم – ويسهم – العامل الثقافي في إفراز هذه الظواهر وإعادة إنتاجها وضمان استمراريتها ؟

على الرغم من أن ظواهر الاستبداد والتطرف والفساد والتبعية للخارج وغيرها ليست حكراً على الدول العربية ، حيث عرفتها – وتعرفها – دول أخرى غير عربية ، بعضها دول إسلامية ، وبعضها الآخر دول غير إسلامية ، وهنا يصبح السؤال : هل هناك شيء مشترك بين ثقافات هذه الدول والثقافة العربية بحيث أسهم – ويسهم – في إفراز هذه الظواهر في الحالتين ؟ وإذا كانت هناك دول أخرى غير عربية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية قد تمكنت من أن تصبح جزءاً من موجة التحول الديمقراطي التي اجتاحت العالم منذ سبعينيات القرن العشرين ، والتي أطلق عليها صامويل هانتنجتون " الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي" ، وأن تتخذ خطوات جادة على طريق مكافحة الفساد ، فلماذا ظلت الدول العربية تمثل استثناء من عملية التحول الديمقراطي لدرجة أن البعض اعتبرها عصية على هذا التحول ؟ ولماذا ظلت معدلات الفساد في كثير من هذه الدول أعلى من مثيلاتها في عديد من الجنوب الأخرى ؟ ولماذا انتفضت شعوب كثير من الدول غير العربية خلال السنوات الأخيرة مطالبة بالديمقراطية والحـــــرية ، فيما ظلت شعوب الدول العربية ساكنة إلى وقت قريب؟

هناك حقيقة علاقة جدلية بين القيم الثقافية من ناحية والممارسات السياسية العملية من ناحية أخرى فالاستمرارية في ممارسة التسلط والاستبداد تخلق وتكرس "ثقافة الاستبداد" ، التي تسوغ بدورها الممارسات الاستبدادية وتبررها ، كما تسهم ممارسة الفساد على نطاق واسع في إفراز "ثقافة الفساد" التي تساعد بدورها على تغذية الممارسات الفاسدة ، كما أن كثرة الخلافات والصراعات العربية – العربية أسهمت في خلق وتجذير "ثقافة الفرقة والتجزئة " التي عمقت الحواجز النفسية بين الشعوب العربية ، وكذلك أدى واقع التبعية إلى خلق وتكريس "ثقافة التبعية التي ترسخ من حالة التبعية[15].

وبصفة عامة ، تتمثل أهم المنظومات الثقافية الفرعية ذات التأثيرات المباشرة أو غير المباشرة على العملية السياسية في المنطقة العربية فيما يلي :

أولاً : ثقافة الاستبداد مقابل ثقافة الديمقراطية.

ثانياً : ثقافة الفساد و اللامسؤولية مقابل ثقافة الشفافية والمساءلة.

ثالثاً : ثقافة التطرف والعنف مقابل ثقافة الوسطية والاعتدال.

رابعاً : ثقافة الفتنة والصراع مقابل ثقافة التعايش والسلم الأهلي.

خامساً : ثقافة الهدر والتخبط مقابل ثقافة البناء والترشيد والتخطيط الاستراتيجي.

سادساً : ثقافة الفرقة والتجزئة مقابل ثقافة الوحدة (على الصعيد العربي).

سابعاً : ثقافة التبعية مقابل ثقافة صيانة الاستقلال الوطني والاعتماد على الذات [16].

ومن المفارقات العجيبة انه حين يتم الحديث عن الثقافة السياسية في المنطقة العربية فانه يتم صياغتها في صورة الجحر العميق الذي تختفي فيه قوى كثيرة، كل حسب رهاناتها ومصالحها الخاصة، فالقوى الغربية غالباً ما تجد في تفسيرات الثقافة والدين ملجأ آمناً لتبرئة نفسها من كل ما جرى ويجري في هذه المنطقة من العالم من صراعات وتوترات، في حين أن الأنظمة العربية وجدت في التفسيرات الثقافوية مهرباً للالتفاف على مطالب الإصلاح السياسي، بحجة أن شعوبَها مازالت في طور القصور الذاتي والتخلف الثقافي، وهو ما يحجبها عن إدارة شؤونِها السياسية بنفسها، أما النخب "الحداثية" فقد لاذت بالثقافة عزاء لنفسها مما تعانيه من اغتراب عن المحيط الشعبي، وجلباً للدعم الخارجي باعتبارها الخط الدفاعي الأول والأخير عن قيم "العقلانية" والاستنارة في وجه التهديد "الأصولي" وبحر الجمود الثقافي والسياسي العربيين [17].

ومجمل القول أن الأطروحات الثقافوية للموضوع الديمقراطي في العالم العربي تستهدف غايتين اثنتين:

أولاً : احتكار جملة من القيم السياسية والفكرية بحسبانها أسس البنيان الديمقراطي مع حجبها عن الآخرين،ومن المعلوم أن لعبة احتكار الأرصدة الرمزية والمشروعية المعنوية لا تقل خطورة عن لعبة الاستئثار بالمغانم والمصالح المادية.

ثانياً : تأسيس مشروعية استبعاد قوى سياسية واجتماعية معيّنة عن طريق تصنيفها خارج دائرة "القوى الديمقراطية" ووصمها بخصال قادحة ومنفرة من قبيل الأصولية والظلامية والقوى الدينية وما شابه ذلك، فقد غدا أمراً مألوفاً خلال العقدين الأخيرين الاستنجاد بمقولة القيم أو الثقافة الديمقراطية لاستبعاد قوى إسلامية ووطنية باعتبارها معادية في الصميم للديمقراطية ومتربصة بها، والحجة المستخدمة دوماً هي أن القوى المعادية للديمقراطية إنما تريد استخدام صناديق الاقتراع مطية للاستيلاء على السلطة لتخلص إلى نسف الأسس الديمقراطية من القواعد. ولأن عدداً من دعاة هذا المنطق كانوا يساريين راحوا يعيدون إنتاج مقولة: "لا حرية لأعداء الحرية" لتصبح "لا ديمقراطية لأعداء الديمقراطية"[18] .

غير أنه من المعلوم أن التشديد على البعد الأيديولوجي أو الثقافي للمسألة الديمقراطية يعدّ جزءاً من بعض الاستراتيجيات الدولية المتقاطعة مع حسابات بعض النخب ومصالحها، والتي تقوم على تسييج الخيار الديمقراطي بشروط وإلزامات مسبقة لكبح مسار الحركة السياسية العربية والحيلولة

دون صعود قوى ذات توجهات وطنية أو قومية أو إسلامية لا تنسجم مع مصالح وأولويات هذه الأطراف.

وفي الختام فان الحديث عن واقع الثقافة السياسية في المنطقة العربية مرتبط أساسا بالإجابة عن الأسئلة الخمس التالية:

1. من نحن؟ سؤال الهوية.
2. ماذا نملك؟ سؤال التراث.
3. ماذا نفقد ويملكه غيرنا؟ سؤال الواقع.
4. ما الذي نضحي به إذا استوردنا ما نحتاجه من غيرنا؟ سؤال الفرصة البديلة.
5. ما تأثير هذا الاستيراد على سؤال الهوية؟ سؤال المستقبل[19].

ثالثا: ثنائية الخصوصية والعولمة :قراءة في تأثير الثقافة الغربية.

في الوقت الحالي نلاحظ أن خطر الهيمنة الثقافية الغربية بدأ يزحف في كيان الثقافة العربية، في تراثها وعقائدها وقيمها السلوكية والاجتماعية، الذي ورثته منذ أجيال بعيدة،ويعد التأثير الثقافي من أهم المشكلات التي تعاني منها البلدان العربية في ظل تجليات العولمة وهذه المشكلات تتجسد أساسا في الاتجاه نحو صياغة ثقافة عالمية لها قيمها وأفكارها، التي هي الثقافة الغربية الرأسمالية، والغرض منها ضبط سلوك الشعوب والدول، وهنا يثار التساؤل :هل من الممكن لهذه الثقافة العالمية أن تسود باقي الثقافات الأخرى أو تتلاءم معها؟ أم إنها ستؤدي حال قيامها إلى العدوان على الخصوصيات الثقافية مما يهدد هويات المجتمعات العالمية؟

للإجابة عن هذه الأسئلة يجب أولا أن نميز بين مصطلحين يحملان الثقافة عاملا مشتركا، أولهما التثاقف، والثاني العنف الثقافي .

فالتثاقف، يعني الإصغاء المتبادل والحوار المفتوح بين الأطراف المتفاعلة والاعتراف بحق الاختلاف وحدود القيم والمعايير الثقافية التي لا تقبل التعدي عليها،أما العنف الثقافي، فيتضمن الإنكار والتجاهل والتعدي على ثقافة وهوية الآخرين،حيث يراد من التثاقف، التفاهم والحوار، بينما العنف الثقافي يشتمل على الإكراه والعدوان، إن لم يكن المراد منه التسلط.

إن العولمة في صراعها مع الثقافات القومية للأمم الأخرى، تستخدم نمطا من أيديولوجيا الاختراق ،تنظم على أساسها مكونات الثقافة الإعلامية الغربية، وتهدف إلى تكريس الإيديولوجيات الفردية وضرب الهوية الثقافية على مستوى الفرد -الجماعة، الوطنية -القومية[20].

وبذلك فإن الثقافة السياسية العربية تواجه ضروبا من المتغيرات والتحديات التي لا تتوقف، بسبب كون الواقع الموضوعي يحملها على التكيف مع تلك المتغيرات، ونحن عيش اليوم هذا الواقع المتطور، الذي ينقل العلاقات السياسية والاجتماعية من البساطة إلى التعقيد، ومن الوحدة إلى التنوع، ومن التقليد إلى التجديد ،وهذا ما حملته الثقافة الغربية إلى المنطقة العربية، فأتاحت للأجيال الجديدة الأخذ بهذه الثقافة

بكل الوسائل التي أتاحتها الحضارة الغربية نفسها، فكان ذلك اللقاء الحضاري منطويا على صدام وصراع عميق، صراع بعث فينا من جهة النقد الذاتي والرغبة في تصحيح الأوضاع، كما بعث فينا من جهة أخرى روح المقاومة ورفع التحدي بإثبات هويتنا واسترجاع سيادتنا الوطنية العربية في المشرق والمغرب على السواء[21].

وتحيط بالدول العربية ثلاث صور من المخاطر الدائمة وهي[22]:

أولا : صورة الدول الأجنبية التي كانت تستعمر الدول العربية، وتزعم أن لها حقا في الدول العربية مقابل ما قدمته لها من خدمات في تطوير البنيات التحتية واكتشاف الثروات.

ثانيا : صورة الدول الإقليمية التي تزعم أن لها حقوقا تاريخية في المنطقة لكونها سادت المنطقة في عصر من العصور القديمة.

ثالثا : صورة دول الجوار الفقيرة التي تطمع في مد حدودها للنيل من الخيرات التي تتوافر في الدول العربية، وحجتها في ذلك سندها النابع من التداخل والترابط العرقي على الحدود

إن التحديات الصعبة التي تواجه الهوية العربية من جراء هيمنة الثقافة الغربية يمكن بلورتها في اربع تحديات رئيسية هي:

التحدي الأول : قيام الغرب بوضع نظام ثقافي جديد يشمل صياغة ثقافية عالمية واحدة، يقوم بفرضها على الدول النامية، ومنها الدول العربية بدلا من التعددية الثقافية، وبذلك تواجه شعوب العالم الثالث بأحادية ثقافية تزول على أثرها هويات تلك الشعوب، وتذوب خصوصياتها العقدية والتراثية والفكرية والسياسية فيها، سيكون شعار الهيمنة الثقافية الغربية حينئذ" الثقافة الواحدة ليكون عالما واحدا."

التحدي الثاني : فرض لديكتاتورية الثقافة الغربية، وغزوها لمكونات الفكر العربي، واختراق حصون ثقافته، وذلك عن طريق الثورة العلمية، والتكنولوجيا الحديثة، والمعلوماتية الاتصالية، وشبكات الانترنيت وكلها آليات يسخرها الغرب من أجل الهيمنة على مقدرات العالم الثالث الثقافية والسياسية [23].

التحدي الثالث : عمل الثقافة الغربية على تغريب الثقافة العربية، وإحلال الحضارة الغربية مكان الثقافة العربية بحجة أن الثقافة العربية تقليدية متخلفة.

التحدي الرابع : توحيد ثقافات العالم في بوتقة الثقافة الغربية، ومن ثم تحطيم حدود الثقافة العربية، وإلغاء سيادتها القومية، والقضاء على مقوماتها التاريخية الفكرية، ومن ثم تتحقق السيادة الثقافية للغرب وتحل مكان السيادة الثقافية العربية.

رابعا: تأثير البعد الثقافي على السياسة في الوطن العربي:

الأدب النظري لم يحسم الرأي حول نمط هذه الإشكالية على الساحة العربية، فإذا كان البعض قد أرجع صعوبة تحقق الديمقراطية في الوطن العربي لافتقاده ثقافة الديمقراطية؛ فإن البعض الآخر انتقد بشدة اتخاذ الثقافة السياسية كعامل مركزي في تفسير إمكانيات ومعوقات التحول الديمقراطي،ومن الأبعاد الثقافية محل الإشارة: ضعف المشاركة في الانتخابات شروط إدماج الإسلاميين في الحياة

السياسية، والعلاقة بين الإسلام والديمقراطية، مدى توافر توافق وطني حول نموذج الجماعة الوطنية، ثقافة الحراك الشعبي والمدني.

إذ يمكن القول إنه منذ ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر وتدشين الإستراتيجية الأمريكية العالمية ضد "الإرهاب" بصفة خاصة؛ فإن تجدد الاهتمام بالبعد الثقافي وعلاقته بالسياسي (سواء على الصعيد الداخلي أو الدولي) قد أخذ منحنى جديداً أكثر بروزاً وأكثر صراحة في تناول "الخصوصيات الثقافية"، وليس مجرد البعد الثقافي، ذلك لأن اهتمام الخطابات الأمريكية –والغربية بصفة عامة– عند تفسير أحداث 9/11 وتداعياتها قد تمحور حول "الثقافة العربية الإسلامية" كأهم تجليات الخصوصية الثقافية للدائرة العربية فتبلورت بذلك صورة جديدة لإشكالية العلاقة بين الثقافي– السياسي؛ ولم تعد هذه الإشكالية منفكة عن إشكالية العلاقة بين الداخلي والخارجي ،وهذا الاشتباك بين الإشكاليتين هو الذي أبرز حديث الخصوصيات –على الجانبين– مشيراً إلى خصائص هيكلية للثقافة العربية الإسلامية؛ من حيث ارتباطها بقضايا عدة على رأسها قضية الديمقراطية، حقوق الإنسان، الإرهاب.. وباعتبار هذه القضايا قضايا عولمية؛ حيث إن التدخلات الخارجية وتفاعلاتها مع الداخل –حول هذه القضايا الأساسية– وما يتفرع عنها (مثل قضايا تجديد الخطاب الديني، التربية المدنية، المرأة، الحوار... وغيرها)– لا تجعل منها قضايا داخلية بالمعنى التقليدي، كما لا تجعل منها قضايا ذات أبعاد ثقافية – بالمعنى العام– حيث أضحت هذه الأبعاد أكثر تحديداً والتصاقاً بالنواة الصلدة للثقافة والقيم أي الدين والعقيدة بصفة عامة[24] .

وفي هذا الصدد يمكن تسجيل الأنماط التالية للتوظيف السياسي لمفهوم الخصوصية.

فمن ناحية، هناك نمط التوظيف لمنع الإصلاح الرشيد والشامل المنشود،ويعبر عن ذلك اعتذار جزأ من النظام الحاكم (من خلال خطابات لقياداته أو للنخب الموالية له) عن عدم الإقدام على إصلاح سياسي جذري لغياب ثقافة الديمقراطية لدى القاعدة وعدم استعدادها لهذه المسئولية بعد، ومن ثم؛ فإن احتجاج نخب هذا النظام بعدم توافر ثقافة وقيم الديمقراطية لدى الشعب ليس إلا ذريعة واهية لتأجيل التغيير الجذري من أعلى، ومن ثم؛ فإن الداعين للحاجة إلى الإصلاح من أسفل أولًا– باعتباره الأصعب والشرط المسبق للإصلاح السياسي– كانوا واحد من صنفين إما موالٍ لاتجاه النظام الحاكم الذي يريد المناورة أمام الضغوط الخارجية حتى يجد منفذاً آخر لتأجيل أو وقف هذه الضغوط. والصنف الثاني هو الذي يتبنى بالفعل توجه التدخلات الخارجية والتي وإن رفعت شعارات التحولات الديموقراطية إلا أنها لن تقود إلا إلى استقرار النظم القائمة –بعد تقديمها تنازلات في مناطق أخرى (مثل ساحة الصراع العربي الإسرائيلي والعراق)، في مقابل الانشغال في الإصلاح –من أسفل أولًا– وعلى نحو شكلي لا يحقق تغييراً جذرياً مطلوباً.

ومن ناحية أخرى هناك نمط قائل بأن التمسك بالخصوصية الثقافية برمتها عائق أساسي أمام الإصلاح السياسي أو الشامل ويعبر عنه نخب معارضة علمانية أو يسارية بالأساس سواء معارضة أو موالية

لنظام الحكم،على أساس أن منظومة القيم القائمة هي مبعث أزمة التنمية وأزمة الحرية وأنها في حاجة لتغيير كامل بغض النظر عن مدى اعتذار النخب الحاكمة بها- لعدم إجراء تغيير سريع من أعلى ومن أهم حجج هذا الاتجاه أن النظام الحاكم لا يمانع التدخل الخارجي وضغطه في السياسة الخارجية والاقتصاد، بل وقضايا ثقافية هامة، ولذا؛ فإن الممانعة باسم الخصوصية الثقافية -ومن ثم عدم إمكانية نقل التجارب السياسية من الخارج- لا تظهر إلا حين تواجه ركائز الاستبداد تهديدات تنال منها

ومن ناحية ثالثة، هناك نمط ثالث تعبر عنه قوى المعارضة الإسلامية بصفة خاصة وبتوافق من نوع ما مع النخب القومية،فهي باسم الخصوصية الثقافية ترفض التدخلات الخارجية -في مجالات الثقافة والتعليم والإعلام وغيرها من المجالات التي تشكل منظومات القيم، ليس لأن هذه المجالات ليست في حاجة للتغير ولكن رفضاً لنمط المنظومة المطلوب نقلها ونشرها، ناهيك عن رفض التدخلات الخارجية لتغيير النظم الحاكمة، انطلاقًا من أن الحركات الوطنية ضد الاستبداد ومن أجل الحرية لم تبدأ مع دعوات الخارج للتحول الديمقراطي، وهي الدعوات التي تنمو من أحشاء مشروعات إستراتيجية لخدمة مصالح القوى الخارجية، ويظهر لدى هذا النمط من التوظيف -مفهوماً للخصوصية الثقافية- يركز على الحفاظ على النواة الصلدة لهذه الخصوصية أي الدين والهوية بدرجة أساسية[25].

خامسا: نحو استنبات ثقافة ديمقراطية عربية:

لتجنب انتكاسة محتملة للعملية الديمقراطية في المنطقة العربية، تبعث الحاجة لتبني واستنبات قيم الديمقراطية في التربة الثقافية للمجتمع، مع تهيئة كافة مستلزمات إنضاجها عبر تمكين الفرد من نيل حقوقه واكتساب شروط المواطنة الايجابية كافة،لانها لا ولن تنمو في ظل تربة مجتمعية تتفشى فيها الأمية على الأقل بمحتواها السياسي أو حتى في تربة تكسو سطحها طبقة ظاهرية من الممارسات الديمقراطية المتعلقة بسقف السلطة السياسية والتي تحمل في أعماقها تركة ً ثقيلة من التقاليد التسلطية والأفكار الاقصائية المنزلقة في دهاليز الانتماءات الفئوية والطائفية.

وهذا لا يعني أن الثقافة الديمقراطية الحقيقية تنكر وجود هويات فرعية (عرقية أو طائفية) ولكنها بالمقابل لا تكرسها بديلاً تتماها في كنفه الهوية الوطنية والتضامن الجمعي والرغبة في العيش المشترك.

إن الهوية الديمقراطية ينبغي أن تكون على المستوى الثقافي كما هي على المستوى السياسي اندماجاً بين الإرادة الخاصة والصالح العام، ففي ظلها لا يصوت الفرد بوصفه منتمياً إلى أثنية أو طائفية بل بوصفه مواطناً، وعليه يصبح مفهوم المواطنة الحقة مفهوماً محورياً وشرطاً ضرورياً ولازماً لتكريس الديمقراطية ثقافةً وممارسةً.

إن إماطة اللثام عن كنه الثقافة الديمقراطية يفضي بنا إلى السير في طريق استكمال شروط المواطنة الصالحة، لأن العلاقة بينهما علاقة تلازم وارتباط تكاملي والواقع إن استنبات الثقافة الديمقراطية في المجتمع لابد أن يرد عبر بوابة الحاجة إلى الكشف عن ماهية ومكنون هذه الثقافة

وأول ما يقع عند عتبة هذا الباب إن الثقافة الديمقراطية تقوم في مقامها الأول على قاعدة المساواة التي تفترض ابتداءً هدم النظام التراتيي (التفاضلي) الموروث لتحل محله نظام المساواة في حق المواطنة والانتماء للوطن، ولكن المساواة كي تكون ديمقراطية، لابد أن تعني حق الفرد في اختيار وجوده.

وفي مسيرة التحري عن الهوية الثقافية الديمقراطية هذه تشخص الحرية كمطلب لا غنى عنه وركن أساس لا قيام للديمقراطية من غيره، فمن خلال هذه الحرية تتم الموائمة والموازنة بين جبروت السلطة وتطلعات الأفراد، لتتدفق الإرادات الفردية والجماعية للمواطنين عبر قنواتها المعروفة، وبذلك تتجدد دماء المجتمع وتنبعث في أوصاله الحيوية والتجديد بعيداً عن ركودية النظم الشمولية الاستبدادية وجمودها، إن هذا التوافق والتوفيق بين حرية الأفراد وحرية المجتمع يجعل من الديمقراطية النظام الذي يمكن للأفراد – الأحرار أصلاً – أن يطالبوا به ويدافعوا عنه بحرية، وما يجعل من الديمقراطية نظاماً دائم التطور والتحول هو إنها تفسح أوسع حيز ممكن للأفكار والتيارات الجديدة[26].

وما تقدم يعبد الطريق لتكوين ثقافة الحوار والتسامح بين مكونات الشعب بوصفها الركن المهم والثابت في نسيج الماهية الديمقراطية، وهذه المساحة من الهوية الثقافية الديمقراطية لا تنمو إلا في بيئة تقبل التعدد والاختلاف وتمارس الانفتاح الفكري والمعرفي، وتطلق سراح الرأي للتعبير والنقد، إذ لا يمكن أن تتجسد معالم التسامح وثقافة الحوار في مجتمع تسوده ثقافة الإقصاء والانغلاق والتعصب،لأن ما يركن إليه البناء الديمقراطي لا يكتف بإشاعة ثقافة قوامها القبول بالآخر فحسب، وتعزيز اطر ومؤسسات التفاهم والتفاعل البناء المختلف المحض[27].

إن عملية استنبات وإنضاج القيم الديمقراطية في المنطقة العربية لم ولن تكون عملية سهلة المنال أو محددة الأدوار والمسارات، لأن المراد يتعدى كثيراً محيط السلطة السياسية والبناء الفوقي للمجتمع ليطال البنية الثقافية للمجتمع برمتها، وهي بنية معقدة المكونات والتفاعلات وزاخرة بالتغيرات ومهددة بالمضادات اللاديمقراطية، كما إن المطلوب هو السعي لتكريس ثقافة حقيقية متجذرة في نفوس الأفراد وليست طارئة أو سطحية، يكون ديدنها التعقل وسياق فعلها التجربة والتصحيح لتلافي ما قد تفرزه الذهنيات والقيم التقليدية من مضادات معاكسة للمسار الديمقراطي، وفي هذا المضمار لابد من توجيه النظر إلى جملة من القضايا الأساسية التالية [28]:

أولا: لابد من أن نعاود النظر في المفهوم وفق منظور تنويري انتقادي –سلبي أو ايجابي أو الاثنين معا– لأنه لا يجدر بنا أن نسلم بأي شيء تسليما نهائيا ما لم نكن على يقين تام من أن الأمر يستحق هذا التسليم.

ثانيا:لابد من أن نقابل حزمة الديمقراطيات المتداولة اليوم،وبخاصة تلك التي تنتمي للأفق الليبرالي بجملة الأوضاع العامة والقطرية في الوطن العربي لنرى إن كانت هذه الأوضاع تصلح لهذا النمط أو ذاك .

ثالثا:من واجبنا أن نجيب عن السؤال التالي هل يتعين علينا أن ننطلق في المسالة من – المعطى الغربي – أم أنه لا مفر من أن نستحضر وجوه التجربة التاريخية والتراثية في الأمر،إن كان ثمة ما يستحق أن يستحضر؟.

رابعا: أين تقع الديمقراطية ،وبأي معنى في مخطط سياسية الضغط التي ينبغي أن تمارس في الفضاءات العربية؟.

وفي الأخير لابد من التأكيد على أن الديمقراطية عملية بناء طويلة لا تخضع لزمنية تفكيك الأنظمة الاستبدادية ،ولا يكفي فيها إطلاق بعبع التعددية ،كما نهده اليوم ، بل هي في حاجة إلى وعي سياسي واجتماعي وثقافي واضح،يقيم الفوارق بين وقت الاحتجاج وفترات البناء المستندة إلى اختيارات فكرية وسياسية واجتماعية وأخلاقية واقتصادية،فلإنجاح التحول نحو الديمقراطية في المنطقة العربية لابد من تحقيق مهام أربع[29]:

المهمة الأولى: تطوير ثقافة ديمقراطية جديدة... ولا يعنى الوعي هنا مجرد الإيمان بالديمقراطية أو بشعاراتها ،ولكن امتلاك نظرية خاصة بها في ظروف المجتمعات العربية .

المهمة الثانية:تامين موارد مادية ومعنوية لا حياة لأي حركة سياسية من دونها.

المهمة الثالثة: بناء قطب ديمقراطي تعددي ،والخروج من الرؤية الأحادية للواقع،وتعلم استيعاب التعددية الفكرية والتنظيمية ...وهذا هو الطريق الوحيد في مجتمعاتنا لتحويل الديمقراطية إلى خيار مجتمعي ،أي إلى قاسم مشترك ونقطة التقاء بين مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية والقوى السياسية.

المهمة الرابعة: تشترط تغيير البنيات وإصلاح المؤسسات الرسمية والاجتماعية،فليس هناك أمل في التقدم على طريق الديمقراطية ،بل الحكم السياسي الحقيقي ،بعكس الحكم الهمجي القائم على السيطرة وبالقوة وفرض الإذعان ،من دون العمل على تدعيم مؤسسات الدولة القانونية وتحريرها من السيطرة الحزبية أو العشائرية أو الزبانية أو العائلية أو الدينية...،ولا ينبغي تأجيل معركة تغيير المؤسسات وإصلاحها.

المهمة الخامسة: بناء العقيدة السياسية الجامعة أو الإجماع الوطني.

الخـــاتمة:

إن إشكاليات الواقع الراهن للعملية السياسية في الوطن العربي برمته، إنما تحمل في طياتها الدلالات الهامة التي يطرحها الواقع الراهن: حجم التدخل الخارجي في العملية الإصلاحية ونمط توظيفه للبعد الثقافي، ونتائجه المحتملة، موضع الدين والهوية من السجالات بين الأطر المرجعية

المتنافسة للإصلاح، وموقف هذه الأطر من أطروحات الضغط الخارجي، سبل تحويل مطالب الإصلاح إلى خطط عمل وحركة تضغط من أجل تنفيذها قوى اجتماعية واسعة، تقدم المساندة اللازمة لهذه الإصلاحات على أساس أن تلك الأخيرة تعبر حقيقة عن مصالح هذه القاعدة الواسعة وليس عن مصالح نخب ضيقة سواء الحاكمة أو المتحالفة معها باسم التحديث، والتي تقصى ما عداها من النخب القومية والإسلامية، بالرغم من اتساع قواعدهم الشعبية مقارنة بقواعد النخب الحاكمة.

إن الدراسة على هذا النحو، تكون قد قدمت للقارئ تحفيزاً للتفكير المقارن في إشكاليات تغيير الثقافة أم ثقافة التغيير، أملاً في الوصول إلى رؤية شاملة عن فلسفة الإصلاح المطلوب، وموضع الثقافة من سياسات تطبيقه، ومن جهود مقاومة الضغوط الخارجية الراهنة، حيث أضحت ساحة الثقافة هي آخر ساحات الهجوم علينا، باسم التحول الديمقراطي ومكافحة الإرهاب والتعصُّب والانغلاق ومقاومة التغيير، كما أضحت أيضًا الثقافة آخر خطوط دفاعنا، فهي في حاجة لتجديد وليس لتغيير أو استبدال، ولهذا فنحن في حاجة لآليات وإجراءات إصلاح يستند إلى تيار أساس في الجماعات الوطنية يعبر عن ثوابت هذه الأمة ويتمسك بها من ناحية، ويقود من ناحية ثانية عملية تجديد وإصلاح شاملة لكل ما يفرضه الواقع من تحديات استجابة لمصالح الأمة في العدالة والحرية والاستقلال.

إن تعميق الخيار الديمقراطي في واقعنا المجتمعي العربي بحاجة إلى ثقافة ديمقراطية،تؤكد على القيم الكبرى الحاضنة والحاملة الديمقراطية،وإلى قيم ثقافية تحترم الآخر بكل تجلياته وعناوينه،وتسعى إلى تأكيد قيم التنوع والاختلاف والتعددية وحقوق الإنسان،فبوابة التحول الديمقراطي هي تجذير الثقافة الديمقراطية في الواقع المجتمعي، لأن الديمقراطية ليست أشكالا سياسية أو إجراءات قانونية فحسب،وإنما هي قبل كل ذلك ثقافة تقبل المغاير وتحترمه،تؤمن إيمانا عميقا بأن الحقائق الإنسانية والسياسية نسبية،وإنه لا يمكن احتكارها من قبل أي طرف،وهي ثقافة تشجع وتدفع الجميع للمشاركة في المجال السياسي باعتباره مجالا عاما،ومن حق أي مواطن أن يشترك فيه ويتبوأ مواقع قيادية فيه،لذلك فإن نجاح عملية التحول الديمقراطي بحاجة إلى ثقافة مستمرة ترفع الواقع بأفكار وتصورات ناضجة،تحتضن هذا الخيار وتدافع عنه ضد كل النزاعات والتوجهات التي تحول دون تطور الخيار الديمقراطي في مجتمعاتنا.

والواقع أن عملية استنبات وإنضاج القيم الديمقراطية لم ولن تكون عملية سهلة المنال أو محددة الأدوار والمسارات، لأن المراد يتعدى كثيراً محيط السلطة السياسية والبناء الفوقي للمجتمع ليطال البنية الثقافية للمجتمع برمتها، وهي بنية معقدة المكونات والتفاعلات وزاخرة بالتغيرات ومهددة بالمضادات اللاديمقراطية كما إن المطلوب هو السعي لتكريس ثقافة حقيقية متجذرة في نفوس الأفراد وليست طارئة أو سطحية يكون ديدنها التعقل وسياق فعلها التجربة والتصحيح لتلافي ما قد تفرزه الذهنيات والقيم التقليدية من مضادات معاكسة للمسار الديمقراطي، وفي هذا المضمار الحساس تبرز

أهمية التربية والتعليم لتقليص الفجوة بين الفضاء النظري والواقع التجريبي لعملية الاستنبات الثقافي الديمقراطي

التـوصيـــــــات:

- ربط أفراد وجماعات الدول العربية بقيم الغرب، وبنموذجه في الديمقراطية وحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وبلورة صورة غربية يعمد بواسطتها أفراد هذا المجتمع إلى إجراء مقارنة مع ظروف واقعهم، وبالتالي محاولة تقليد تلك النماذج الغربية.
- إن السيادة في الدول العربية قد تعرضت إلى خلل كبير، خاصة بعد أن أفرغت من محتواها فالدول هذه لم يعد بمقدورها ممارسة حقوقها السيادية في الكثير من الحالات.
- لا يمكن إنكار أن التحديث متحيّز، فهو يحمل معه فلسفته ومنظومة قيمه ورؤيته للعالم، ليفرضها على المجتمعات التي تنهج التحديث، لأن عمليات الإصلاح المصحوبة بقيم وعادات غربية لن تقدم إلا مزيجاً غير متجانس لا يمكن أن يستند عليه نهضة أو إصلاح حقيقيان.
- لا يمكن الفصل بين مشاريع السيطرة الاستعمارية والإمبريالية وبين أدواتها للاختراق الثقافي القائم على التفوق الثقافي الأوربي أو الغربي على الثقافة العربية، مما حالَ دون نمو مشروع ثقافي حضاري عربي إسلامي جديد، ، ومما لا شك فيه أن من أقوى الأدلة على ذلك المرحلة الراهنة من الهجوم الخارجي على أمتنا من خلال مدخل ثقافتنا، من منطلق الحاجة لتغييرها تحقيقاً لأهداف الحرب الأمريكية على الإرهاب.

وعليه يجب:

- ضرورة تحرير الثقافة العربية من القوالب التقليدية التي ورثتها طوال القرون العشرة الماضية من تاريخها الطويل، التي يغلب عليها التبعية والتكرار.
- الدعوة إلى ديمقراطية الثقافة العربية، وممارسة حرية التعبير ، وعدم حجر السلطات السياسية والدينية على الفكر والمفكرين.
- ضرورة وضع إستراتيجية مستقبلية لرؤية إبداعية للثقافة العربية قادرة على تكيفها مع العولمة التي تضعها الدول الغربية في الألفية القادمة، وتكون قادرة على تكيف ثقافتنا مع التحدي الذي سوف يواجهها في عصر المعلوماتية والمعرفة.

العلمية والتكنولوجية الحديثة بدور هام في تشكيل المنظومة الثقافية والهوياتية فيه وبناءً عليه يصبح "الثقافي– الحضاري" بمعناه الواسع هو البيئة الفاعلة في إنجاز العملية السياسية في الوطن العربي.

- من أخطر المشاكل التي يجب مقاومتها مشكلة الثنائية والازدواج بين الوافد والموروث، ولا يمكن أن يكون الحل لصالح الوافد على حساب الموروث، ولكن لصالح تجديد الموروث في ظل تفاعل ثقافي صحي مع الوافد، فإن إعادة النظر في التراث –بنظرة نقدية– تمثّل رافداً أساسياً في عملية تجدد الثقافة العربية الإسلامية، فهناك فارق بين الرجوع للتراث لتمجيده والتجمد في إساره، وبين الرجوع إليه من

أجل تحرير الذات، ومن ثم يصبح تجديد الذات بالذات عملية نقدية بنائية وليس فقط عملية نقل واسترجاع.

• تعميق الخيار الديمقراطي في واقعنا المجتمعي العربي بحاجة إلى ثقافة ديمقراطية؛تؤكد القيم الكبرى الحاضنة والحاملة الديمقراطية،وإلى قيم ثقافية تحترم الآخر بكل تجلياته وعناوينه،وتسعى إلى تأكيد قيم التنوع والاختلاف والتعددية وحقوق الإنسان،فبوابة التحول الديمقراطي هي تجذير الثقافة الديمقراطية في الواقع المجتمعي، لأن الديمقراطية ليست أشكالا سياسية أو إجراءات قانونية فحسب،وإنما هي قبل كل ذلك ثقافة تقبل المغاير وتحترمه،تؤمن إيمانا عميقا بأن الحقائق الإنسانية والسياسية نسبية،وإنه لا يمكن احتكارها من قبل أي طرف،وهي ثقافة تشجع وتدفع الجميع للمشاركة في المجال السياسي باعتباره مجالا عاما،ومن حق أي مواطن أن يشترك فيه ويتبوأ مواقع قيادية فيه،لذلك فإن التحول الديمقراطي بحاجة إلى ثقافة مستمرة ترفع الواقع بأفكار وتصورات ناضجة،تحتضن هذا الخيار وتدافع عنه ضد كل النزاعات والتوجهات التي تحول دون تطور الخيار الديمقراطي في مجتمعاتنا.

• إن عملية استنبات وإنضاج القيم الديمقراطية في المنطقة العربية لم ولن تكون عملية سهلة المنال أو محددة الأدوار والمسارات، لأن المراد يتعدى كثيراً محيط السلطة السياسية والبناء الفوقي للمجتمع ليطال البنية الثقافية للمجتمع برمتها، وهي بنية معقدة المكونات والتفاعلات وزاخرة بالتغيرات ومهددة بالمضادات اللاديمقراطية، كما إن المطلوب هو السعي لتكريس ثقافة حقيقية متجذرة في نفوس الأفراد وليست طارئة أو سطحية، يكون ديدنها التعقل وسياق فعلها التجربة والتصحيح لتلافي ما قد تفرزه الذهنيات والقيم التقليدية من مضادات معاكسة للمسار الديمقراطي، وفي هذا المضمار الحساس تبرز أهمية التربية والتعليم لتقليص الفجوة بين الفضاء النظري والواقع التجريبي لعملية الاستنبات الثقافي الديمقراطي.

الهـــــــــوامش:

* - الثقافة" تبعا للتعريف الشهير الذي قدّمه" إدوارد تايلور" سنة 1871،تدل على تلك «الكلية المعقدة الشاملة للمعارف والمعتقدات والفنون والقوانين والأخلاق والعادات، وكل قدرة أخرى أو عادة اكتسبها الإنسان بصفته عضوا في المجتمع». وتتحدد التقاليد في «ما يتبقى من الماضي في الحاضر الذي ينقل إليه ويظل مؤثرا ومقبولا من لدن أولئك الذين يتلقونه والذين ينقلونه بدورهم على مرّ الأجيال."(Bouillon :1991p.710) في جريدة *السياسة الجديدة*: 3 – 9 مارس1999).

[1] - ناظم عبد الواحد الجاسور، **موسوعة علم السياسة.**

[2] - أحمد زردومي،" **الهوية الوطنية لدى الشباب الجزائري بين المحافظة وأزمة الانفتاح**"ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني حول:" دور الإعلام الجزائري في تعزيز الهوية وتحقيق التنمية" جامعة باتنة،ايام 10-11 ماي 2009.

[3] - هاني نسيرة،" مفهوم الهوية بين الثبات والتحول"، منتديات اليراع الأدبية (30-06-2011)

www.alyara3.com/yara3vb/show_thread.php

[4] - رابح تركي ، **التعليم القومي والشخصية الجزائرية**، ط؛ 2 الجزائر :الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،1982 ، ص28 .

[5] - المرجع نفسه، ص34 .

6 - JEAN CAUNE , CULTURE ET COMMUNICATION (PARIS :PRESS UNIVERSITAIRES DE GRENOBLE ,2006),P.87.

7 - Ibid, p.89.

8- PYE(L): "Les caractéristiques des pays du Tiers-monde à la lumière du monde occidental". in: La comparaison internationale en sociologie politique. LITEC 1980 ,P 191

[9] – Ibid, p.193

[10]- Gabriel A. Almond et Sidney VERBA : "Le concept de culture politique". In: la comparaison internationale en sociologie politique. p. 38.

[11]– PYE(L).Op.Cit P 193.

[12]– LECA (Jean) : A propos de l'état : la leçon des états non occidentaux. Etudes Dédiées à Madeleine GRAWITZ p. 205.

[13]– PYE(L).Op.Cit P 191.

[14]- BNCHIKH(Madjid) : "Sous développement et spécificité culturelle dans La justification de l'état autoritaire". In : L'état de droit dans le monde arabe. S.D.A. Mahiou : CNRS éditions. Paris 1997. P57.

[15] - حسنين توفيق إبراهيم، المتغير الثقافى فى تحليل السياسات العربية: قضايا وإشكاليات

http://004bb14.netsolhost.com/Conference/Hassanein%20Tawfik.htm

[16]- علي خليفة الكواري ،محرر،**الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة** ، ط1؛بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ومشروع دراسة الديمقراطية في البلدان العربية،2005،ص125.

[17]- مجلة "موازين" الفكرية (بريطانيا)، الكتاب الثاني عشر - تموز/يوليو 2007

http://www.mawazeen.com/index.php?art/id:192

[18]- جورج طرابيشي، **في ثقافة الديمقراطية**، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1998،ص46.

[19] - ثامر كامل الخزرجي وياسر علي المشهداني، **العولمة وفجوة الأمن في الوطن العربي**، ط1 .الأردن :دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ،2004 ص114،115.

[20] - محمد الشبيني، **صراع الثقافة العربية الإسلامية مع العولمة**، ط 1 .بيروت :دار العلم للملايين،2002 ، ص86 .

[21] - محمد الأمين البشرى، **الأمن العربي-المقومات والمعوقات** ،الرياض :مركز الدراسات والبحوث،2000 ،ص 16 .

[22]- المرجع نفسه ،ص17

[23]- علي أحمد الطراح ،غسان منير حمزة سنو، **الهويات الوطنية والمجتمع العالمي والإعلام -دراسات في إجراءات تشكل الهوية في ظل الهيمنة الإعلامية العالمية.**، ط1 .بيروت :دار النهضة العربية، 2002 ، ص140 .

24- Sélim Abou, "**L'identité Culturelle-suivi de cultures et droits de l'homme**", (press de l'université saint-Joseph, imprimerie dar el koutob, 2002), p. 37.

25- محمد الأمين البشرى، مرجع سبق ذكره، ص17.

[26]- عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري :الجزائر، أوربا والحلف الأطلسي الجزائر** :المكتبة العصرية للطباعة النشر والتوزيع،(2005)،ص 28،27.

[27]- محمد محفوظ ، **الحضور والمثاقفة :المثقف العربي وتحديات العولمة**،ط.1؛بيروت:المركز الثقافي العربي،(2000)،ص117-118.

28- محمد نور الدين افاية،**التحرر من السلطوية والديمقراطية المعلقة**،سلسلة كتب المستقبل العربي 23،الربيع العربي إلى أين،ط3؛لبنان،مركز دراسات الوحدة العربية،2012،ص 22.

29- المرجع نفسه ،ص 24،23.